- وَفِي الثَّالِثَةِ لَا يَجُوزُ التَّكْذِيبُ وَلَا التَّصْدِيقُ ... وَهِيَ مَا إِذَا لَمْ يَثْبُتْ فِي كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ صِدْقُهُ وَلَا كَذِبُهُ.

وَبِهَذَا التَّحْقِيقِ تَعْلَمُ أَنَّ الْقِصَصَ الْمُخَالِفَةَ لِلْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ، الَّتِي تُوَجَدُ بِأَيْدِي بَعْضِهِمْ، زَاعِمِينَ أَنَّهَا فِي الْكُتُبِ الْمُنَزَّلَةِ يَجِبُ تَكْذِيبُهُمْ فِيهَا لِمُخَالَفَتِهَا نُصُوصَ الْوَحْيِ الصَّحِيحِ، الَّتِي لَمْ تُحَرَّفْ وَلَمْ تُبَدَّلْ، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى»[1].

ثالثًا: كان أبو هريرة رضي الله عنه يعزو كل ما يحدث به إلى قائله، فقد كان يبيّن كلام كعب ولا يذكره على أنه من قوله ﷺ، لا سيما وأن أبا هريرة رضي الله عنه من رواه حديث: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**» (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ).

الشبهة الرابعة عشرة:

ادعاء أن أبا حنيفّة رحمه الله كان لا يأخذ بأحاديث أبي هريرة رضي الله عنه .

الجواب:

هذه الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله غير صحيحة، وقد جهل أعداء السنة أن للإمام أبي حنيفة مُسندًا في الأحاديث النبوية، وفيه أربعين رواية عن أبي هريرة رضي الله عنه، ثم إن الفقه الحنفي المأثور عن أبي حنيفة نفسه مليء بالأحكام التي لا مستند لها من الأحاديث، إلا أحاديث أبي هريرة رضي الله عنه .

---

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٣/ ٣٤٦).